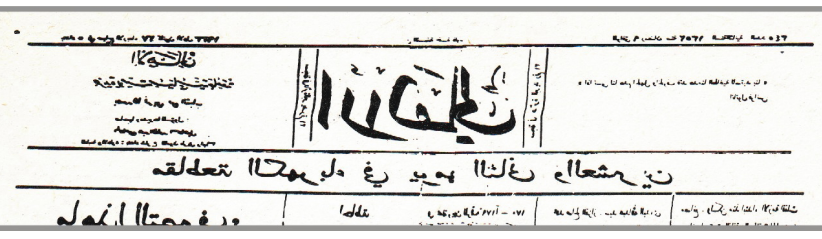

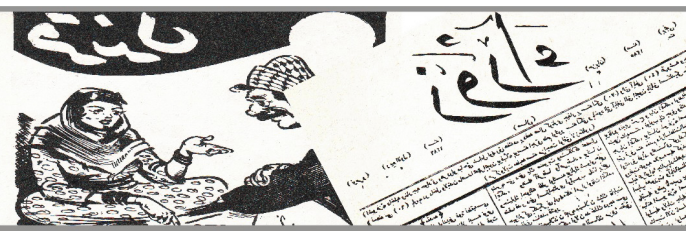

اعلاميون يتحدثون عن واقع نقابة الصحفيين

تساؤلات مشروعة عن شرعية قيادة النقابة

بعد اندحار الديكتاتورية في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣ والوسط الصحفي والاعلامي لا حديث له في شأنه الداخلي سوى (نقابة الصحفيين) وما يكتنفها من فساد يصل وصفه احيانا وعلى السنة اغلب الصحفيين الى حد الشبهات والشكوك ، ومن يستمع الى تلك الصفات والنعوت يتأسى على حال النقابة التي كان نقيبها الاول شاعر العرب الاكبر (محمد مهدي الجواهري) عام ١٩٥٩ ، حرة مستقلة وغير مسيسة ، الا ان القدر اشاح بوجهه عنها لما اعتلى منبرها نقباء مؤدلجين ، وتسلل اليها اولئك الذين كانوا ابواقا لسلطة الديكتاتورية منذ شباط ١٩٦٣ وحتى سقوط سلطة الاستبداد والقمع في ٢٠٠٣ ، الا ان الانحراف الحقيقي بلغ ذروته حينما تسلم ابن الديكتاتور مقاليد امورها ، فصار يعلي شأن هذا من الصحفيين ، ويدني شأن اخرين. ناهيك عن التعليمات والتشريعات الغريبة والمذهلة التي لم تشهد مثلها منظمات ونقابات اعلامية عربية او اجنبية ، فضلا عن العقوبات التي كان يكيلها لبعض الصحفيين كقذفهم بالطماطة التالفة ، او ربطهم على اعمدة الكهرباء وارغام زملائهم على البصق بوجوههم ، او اجبارهم على تدبيج المقالات في مديح الطاغية ، واضفاء الاسماء والالقاب والصفات الخارقة على شخصه . هكذا سارت النقابة في دروب الفساد والتخريب والتشويه ، ولم تعد نقابة مهنية تدافع عن الصحفي وتأخذ بيده وتلبي طموحاته وتطور امكاناته وقدراته المهنية وتستعيد له حقوقه اذا ما تعرض لغبن او اجحاف.

مقر نقابة الصحفيين العراقيين

بغداد/ المدى

واليوم وبعد مضي اكثر من خمس سنوات على انديحاح الديكتاتورية وسقوط الصنم واستشهاد النقيب المرحوم (شهاب التميمي) ، كيف ينظر الصحفيون الى نقابتهم العتيدة ومجلسها ؟ وهل هم راضون عن اداء هذا المجلس باعتبارهم يمثلون هيئتها العامة ؟ وما ابرز المشكلات التي تحول دون تواصلهم معها؟. (المدى) التقت عددا من الصحفيين العاملين في الصحف المحلية في الوقت الراهن.

النقابة واخطاء الانتخابات

لقاؤنا الاول كان مع سكرتير تحرير صحيفة (الصباح (طالب الميالي) الذي قال : ان نقابة الصحفيين العراقيين كان يمكن لها ان تكون المظلة الكبيرة للصحفيين وخاصة بعد ٩/ ٤ / ٢٠٠٣ وتجمع كل الاطياف . لكن الذي حصل وفي ظل الاجواء الديموقراطية ان انبثق اتحاد الصحفيين وكذلك منظمات صحفية ضمن واقع منظمات المجتمع المدني لتكون رديفا للنقابة وانضمام الصحفيين اليها ممن لديهم تحفظات على مجلسها . ويضيف : لم تستطع النقابة من التواصل مع الصحفيين ، وان هناك فئات كثيرة تم منحها هوية العضوية دونما ضوابط او معايير مهنية ، حتى تجاوز عدد الصحفيين المسجلين لديها العشرة الاف عضو ، منها اسماء لا صلة لها بالصحافة او الاعلام لا من قريب ولا من بعيد لان الصحفي هو من اتخذ العمل الصحفي مهنة له وحرفة . ويؤكد : ان هناك الكثير من الصحفيين ممن لديهم تحفظات على اعضاء المجلس التنفيذي للنقابة . وهم لا يحظون بثقة الوسط الصحفي ، الامر الذي احدث فجوة كبيرة بينه وبين الصحفيين . ويشير : الى ان الاخطاء التي حدثت في الانتخابات السابقة يجب ألا تتكرر في الانتخابات المزمع اجراؤها في تموز المقبل من هذا العام ، كما ان النقابة مدعوة لان تضم جميع الصحفيين العراقيين من دون استثناء ، وان تكون هناك آلية جديدة لقبول العاملين في المؤسسات الاعلامية والصحفية التي تأسست بعد ٤/٩ / ٢٠٠٣ ، ويتم التنسيق معها بغية مشاركتهم في الانتخابات واعتماد هؤلاء كاعضاء لهم الحق في المشاركة ، على ان يتم تدقيق جميع الاسماء المسجلة لدى النقابة ، وكذلك الاتصال بالصحف التي تصدر الان لاطلاع المعنيين بالاعداد الحقيقية للمنضوين تحت سقف النقابة . ويوضح : نحن نطمح إلى ان تكون الانتخابات المقبلة فاتحة لعهد جديد على ان تسبقها دعوة لكل الصحفيين العراقيين من دون تمييز او استثناء للمشاركة فيها . واقترح على مجلس النقابة ان ينسق بهذا الاتجاه مع مؤسستي (الصباح) (والمدى) وان يستفيد من توجهاتهما لوضع آلية جديدة للترشيح وللانتخابات ، ولم شمل جميع الصحفيين ، واختيار الكفاءات المهنية التي تستطيع تمثيل الصحفيين على احسن وجه ، في المحافل الوطنية والعربية والدولية . اما الصحفي (طارق الجبوري) فقد قال: لم يرتق مجلس النقابة الى مستوى تطلعات وهموم الصحفيين ان انشغال اعضائه وكما يبدو بالامتيازات الشخصية من دون اهتمام بالهيئة العامة . ويدور حديث ومنذ زمن عن منح هويات لاشخاص لا يستحقون منحهم صفة عضو عامل بحسب النظام الداخلي للنقابة ، مثلما جرى مع احد القضاة الذي منح هوية العضوية ، ويبدو للجميع انه وقبل كل عملية انتخاب يتم منح الهويات لمجموعة من الموالين للمجلس وبصفة اعضاء عاملين يحق لهم المشاركة في الانتخابات التي تجير لمصلحة هذا او ذاك من اعضاء المجلس. ومن اجل وضع حد لهذا اللغط نقترح تشكيل لجنة محايدة من الهيئة العامة وقاض وممثل عن منظمات المجتمع المدني للتدقيق في الهويات التي صدرت خلال المدة بين الدورتين الانتخابيتين السابقة والتي ستجري في تموز المقبل . ويؤكد الجبوري ضرورة تدقيق الحسابات المالية اذ ان الكثير مما حصلت عليه النقابة من اموال سواء من المسؤولين كهبات او مساعدات لم تدون وخاصة العينية منها ولم يتم توزيعها على اعضاء الهيئة العامة . كما سبق ان اعلنت النقابة عن تكريم اولئك الذين امضوا في العمل النقابي مدة ٢٥ سنة ولا ندري كيف وزعت الهدايا ولمن ؟ . ويلفت الى ان هناك اسئلة كثيرة تتعلق بالسفرا ت والايفادات التي كانت وما تزال حكرا لاعضاء مجلس النقابة الذين لم يبدر منهم اي فعل يدل على احترامهم للعمل الصحفي . اما الصحفي (علي الربيعي) فقد قال : لا نحتاج لان نبحث في هذا الموضوع كثيرا ، بمعنى ان الوسيلة الاعلامية الحالية انتجت طاقات مهمة واسماء مضافة بحكم العلاقات لتكون بجانب تلك التجارب ، اذ اسهمت النقابة باستقطاب ذات الرموز وترتكب خطأ (العلاقة) مما اثار جملة من التساؤلات بحق العمل المهني الاعلامي . كما ان بعض الاحتجاجات التي صدرت من بعض الزملاء الجادين هنا وهناك ، اوشكت ان تمسك بحقيقة ما يدور خلف الكواليس ان كانت هناك كواليس ، ولكن الطامة الكبرى لو طال الصمت واستبيح العمل الاعلامي دون رادع لتلك التصرفات. نتمنى ان نسهم جميعا في لملمة بيتنا النقابي، وان كانت هناك ثمة (وثائق) تزيح الستار عن بعض الوجوه المستفيدة، فلا اظن ان من الشجاعة ان تخبأ لحالات شخصية (فردية) والمحصلة اعلان احتجاجنا هو بالتالي خدمة لمن وضعنا في تلك المسؤولية التي اسمها السلطة الرابعة.

هل يكتسب الاعلامي مشروعيته من النقابة؟

الاعلامي والاديب الدكتور (كريم شغيدل) قال: في العراق دون بلدان العالم يكتسب الاديب والاعلامي مشروعيته من الانتماء للنقابات والاتحادات وليس من عمله او من خصوصية منجزه وتمايزه ، وهذه بداية الخلل.. بالمقابل اعتدنا ان تكون نقابات واتحادات بعينها هي الواجهة الوحيدة والممثل الوحيد والوسيط الوحيد بين الفئات المهنية والدولة ، فعن طريقها توزع المكرمات والعطايا والمنح ، ومن هنا تبدأ بفرض وصايتها. ونرى ان هذه المنظمات هي منظمات مجتمع مدني نطمح الى ان تجاورها منظمات اخرى قد يرى فيها بعضهم انها تمثله والبعض الاخر لا يرى ذلك. ويوضح: انا اعمل في المجال الاعلامي منذ ٢٦ عاما ولم انتم لنقابة الصحفيين ، فهل ان صفة صحفي او اعلامي لا تنطبق علي؟ وهل من الانصاف ان احرم من بعض الحقوق والمكاسب؟. ويضيف: منحة الدولة مثلا جاءت بصيغة موجهه للمثقفين، ادباء وكتابا وفنانين واعلاميين، فاما ان تعدل هذه الصيغة لتشمل اعضاء الاتحاد الفلاني والنقابة الفلانية او تشمل الجميع وعلى وفق معايير العمل والمنجز.

تساؤلات عن المشروعية

الشاعر والصحفي (كاظم غيلان) قال: مما لاشك فيه ان لنقابة الصحفيين العراقيين تاريخها العريق المؤسس على ايد مهنية ووطنية مناضلة اخلصت لقضايا المهنة ، الا ان سنوات التشويه والانفلات والهيمنة العسكراتية التي اسس لها النظام الديكتاتوري السابق القى بظلال تركاته على حاضرها الراهن ، فعدد اعضاء النقابة تجاوز الستة الاف عضو ، لا ندري ما الاسس التي قبلوا بموجبها مع ان المئات من الاعلاميين المخضرمين لم يحصلوا على العضوية ولكن هذا لا يسقط حقوقهم المهنية . الاساليب التي يمارسها مجلس النقابة لا اجدها صحيحة ، فتارة يدعو للحصول على هوية الاتحاد الدولي وتارة اخرى يصرح بتخصيص اراض لاعضاء النقابة . وهناك مسألة في غاية الخطورة ان عدداً غير قليل من ضباط الامن والمخابرات الصدامية قد حصلوا على هويات العضوية فيها بعد ان تخرجوا في كلية الاعلام التي كانت مرتعا لهؤلاء وجلهم من اشباه المتعلمين والدخلاء على المهنة ، وهنا اتساءل: هل اسقطت عضويتهم لا سيما ان بعضهم من مرتكبي الجرائم والمطلوبين للعدالة؟ . ان وضعا مختلا تعيشه النقابة الان وما عليها الا ان تتدارك امرها مع انها اتخذت الان احتياطات كاملة بغية كسب الدورة الانتخابية المقبلة من خلال منح الهويات لغير مستحقيها إضافة الى الجولات الدعائية في محافظات العراق. ويوضح خلاصة رأيي، لا بد من التغيير العاجل ولا بد من موقف واضح وشجاع من الاعلاميين العراقيين.

نقابة خارج الصحافة

الروائي والصحفي (نصيف فلك) قال : لا تختلف مؤسسة (نقابة الصحفيين) في فسادها وادائها عن مؤسسة (اللجنة الاولمبية) لكونها تدار وتعمل من خارج العراق وترتبطة بمنظومة الثقافة العربية التي تقودها السلطة في جميع البلدان العربية ، فنقابة الصحفيين العراقيين ليست للعراقيين لانها تشترك مع الثقافة العربية في فرض الحصار على الثقافة العراقية بعد سقوط الديكتاتور وحزب البعث ، وكل ما يحدث بين جدران مبنى النقابة تفوح منه رائحة البعث وتحاك فيه المؤامرات والدسائس كما ان القيمين عليها بعيدون عن الصحافة واسماؤهم شاحبة وهامشية ولا ندري كيف استحوذوا على قيادتها والتكلم باسم الصحفيين. ويوضح : باختصار شديد ان هذه النقابة مريبة ولا يحق لها النطق باسم الصحفيين ، اذ لا يتقاتل شخص على الكرسي والمال من دون ان يثير الريبة والشك لدى الجميع . ونحن كاعلاميين لم نسمع يوما ما عن نشاط متميز اقامته تلك النقابة ولم يكن يعنيها حال ومشكلات الصحافة داخل مؤسسات الاعلام ومقرات الصحف . ، ذلك لكونها الاب غير الشرعي ولا يهمها مصير وحياة الصحفي ، انما تتاجر اعلاميا بمن يقتل منهم او يسجن للحصول على مكاسب مادية واعلامية فقط . نقابة الصحافة هي المعقل الاخير للنقابة العربية بالعراق ولا علاقة لها بمشروع النقابة العراقية ، وبوصلة الصحافة العراقية الجديدة.

عمال محطة تعبئة الوقود اعضاء في النقابة

اما الشاعر والاعلامي يوسف المحمداوي فقد قال: بعد التحولات الديمقراطية التي تلت التغيير كنا نامل ان تكون الحريات العامة اكثر انفرجاً في ظل نظام تعددي يختلف جذريا عن الانظمة الشمولية ولكن للاسف التصق بعضهم التعبئة كليا بمفردات النظام المركزي وهذا ما ينطبق تماما على بعض القائمين على ادارة نقابة الصحفيين لذا نجد واقع النقابة الحالي لا يختلف عن واقع النقابة ايام كان يقودها المقبور -عدي- فهي لا تعترف باية جهة صحفية اخرى وتنفرد بقرارات وتشريعات خاصة بها بل الامر من ذلك ولاغراض مادية وانتخابية وصل عدد اعضائها الى ١٢ الف عضو تقريباً ! لانها شملت بالهوية عمال محطة التعبئة المقابل للنقابة من اجل ان يزودوها بالوقود فضلا عن بائع الشاي في النقابة والحرس ناهيك عن هويات صدرت لاقربائهم من اجل ضمان فوزهم بالانتخابات المقبلة في حين هناك الكثير من الاعلاميين العاملين منذ عقود في الوسط الاعلامي لم تصدر لهم هويات وحين ذهب بعضهم للحصول على هوية طالبوه بان يخضع للامتحا ن وبعدها تصدر له هوية محترف حسب لوائح نظامهم الداخلي العقيم، وتصر النقابة حتى في مقترحها المرفوع الى مجلس النواب ان تعرف الصحفي بانه من يمتلك هوية النقابة حصرا، اما الذين لا يحملونها فهم ليسوا بصحفيين. وهنا يبرز اكثر من سؤال : ماذا فعلت النقابة ازاء هويات ضباط المخابرات والامن وشخوص السلطة السابقة؟ الذين حصلوا عليها من خلال دراستهم للاعلام، هل اسقطت أو انهم سيشملون بكل ما يأتي من الدولة ؟ ولماذا يحرم من الترشيح من هو بدرجة مدير عام ؟ هل هذا موجود في النظام الداخلي؟ ام انها فتوى جديدة ؟ ولجنة تدقيق الهويات المؤلفة لغرض الانتخابات هل هي من داخل النقابة؟ ، ويشير الى ان النقابة ستبقى على حالها الراهن عبارة عن موقع للفساد الاداري والمزايدات وستظل الهويات المزورة قائمة لانها ستضمن فوز الادارة الحالية ، وعليه لابد من تتدخل الجهات المعنية بالصحافة العراقية سواء من السلطة التنفيذية او التشريعية وتشكيل لجنة لتقصي الحقائق عن هذه النقابة من خلال مخاطبة المؤسسات الاعلامية العاملة لتزويدها بقوائم تتضمن اسماء العاملين فيها ومطابقتها مع قوائم النقابة المرفوعة لوزارة الثقافة للحصول على منحة رئاسة الوزراء.

الصحافة والصحفيون في مرحلة التحول الديمقراطي بالعراق

عبد الحليم الرهيمي

كان من المتوقع والمؤمل ، بعد الاطاحة بنظام صدام . وبدء مرحلة التغيير والتحول الديمقراطي ، ان يكون للصحافة ، كوسيلة اعلامية مقروءة ، دور مهم وفعال في دعم العملية السياسية. بل ان تكون مع وسائل الاعلام الاخرى ، ركناً اساسياً وشرطاً لازما للتعبير عن عملية التحول الديمقراطي ونجاحها.

وكان من المتوقع ايضا ، ان يكون دور الصحافة خصوصا ووسائل الاعلام الاخرى عموماً دوراً نقيضاً ، في المفهوم والاداء والممارسة ، لدور ومفهوم (الاعلام) خلال فترة الحكم الصدامي وتشكل قطيعة تامة معه.

وفي يوم الصحافة الوطني ، وبعد مرور اكثر من خمس سنوات على بدء مرحلة التحرير والتغيير الديمقراطي يطرح السؤال المهم : هل تمكنت الصحافة ان تشكل احدى الركائز المهمة لعملية التحول الديمقراطي ، وان تكون حقا سلطة رابعة ، وان تشكل قطيعة تامة مع المرحلة السابقة ، المرحلة الصدامية ، التي حولت الصحافة الى بوق دعائي للحاكم المستبد وصادرت حريتها ، وكل ما من شانه تمكنها من اداء مهمتها ورسالتها الوطنية ؟ وهل تمكن الصحفيون ان يمارسوا دورهم ومهمتهم بحرية تامة ومسؤولة وتشكل قطيعة تامة مع الدور والمهمات التي كان نظام صدام وادواته (الاعلامية) عدي نجل الدكتاتورالمقبور؟ بل هل تمكنت التنظيمات المهنية (نقابة الصحفيين والاتحادات والروابط والجمعيات الصحفية الاخرى) ان تشكل قطيعة تامة مع النظام البائد ، لتدعم حقا حرية الصحافة والصحفيين التي وفرتها عملية التغيير والتحول الديمقراطي بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣ ، وان تقوم بدورها ومهمتها الرئيسية في الدفاع عن حرية الصحفيين وحقوقهم ومصالحهم، لا مصالح ومكتسبات فئة صغيرة تتحدث باسمهم؟ بالطبع ، لم يكن من الجائز الاغراق في التفاؤل، منذ البدء، والافتراض بامكانية تبديل الواقع على هذا الصعيد وقلبه راسا على عقب بايجاد صحافة حرة مستقلة ونزيهة تتسم بالمهنية والموضوعية. وان يتحول عدد غير قليل من (الصحفيين) الذين كانوا في الواقع كتبة تقارير وموظفين ومكلفين للعمل داخل الجسم الصحفي. الى صحفيين مهنيين وموهوبين لايتمتعون بالأهلية اللازمة التي تمكنهم من الادعاء بالتخلص من العقلية والمفاهيم والممارسات التي اعتادوا عليها (وتمثلوها). مثلما لم يكن ممكنا الافتراض بتحول سريع (لنقابة الصحفيين) من وكر لعناصر واجهزة الامن وكتبة التقارير لتخدم النظام الاستبدادي وابن رئيسه، الى نقابة حرة ومستقلة وتمكن القائمون عليها من احداث القطيعة بين مفاهيمهم وممارساتهم وادوارهم السابقة الى مفاهيم جديدة تنسجم وتتواءم مع عملية التغيير الديمقراطية ومع ما يتطلبه ايجاد نقابة حرة ومهنية ومستقلة من شروط.

لقد اتسم مسار التحول الديمقراطي خلال السنوات الخمس الماضية ، ومن ضمنه بالطبع مسار التحول الديمقراطي على صعيد الصحافة والاعلام، بسمات ايجابية واخرى سلبية عرقلت هذه المسيرة فمن جهة حصل انجار (يصفه البعض بالانفلات) على صعيد الصحف والمطبوعات اليومية والاسبوعية والشهرية ، التي تعبر بمجملها عن اجندات متعارضة او مباينة او متقاربة للتكوينات الاجتماعية والسياسية للمجتمع العراقي بينما حمل بعضها أجندات دول وقوى خارجية ارادت وتريد التاثير في مسار الاحداث وعملية التحول الديمقراطي بالجهة التي تريد . ومن جهة اخرى تبلور في هذا السياق وحالة (الانفلات) عدد من الصحف والمجلات التي سعت برغم قلة عددها لان تكون صحافة حرة وموضوعية مستفيدة من حرية الصحافة والحريات العامة التي وفرها الوضع السياسي الجديد ، وتتطلع لان تتوسع دائرتها لتتمكن بالتالي من خلق بيئة صحية مناسبة للصحافة الحرة والصحفيين الاحرار ليشكلوا قطيعة تامة وحقيقية مع صحافة النظام الصدامي البائد ، وفي موازاة الجهد الذي يبذله عدد من الصحف المهنية والجهد الذي يبذله عدد كبير من الصحفيين (والاعلاميين) لتوفير الظروف المهنية والصحافيين والمعنيين والمؤهلين ، الذين من بين مهامهم الرئيسية دعم واسناد عملية التحول الديمقراطي وانجاحها .. تبذل في الوقت نفسه جهود حثيثة وواسعة من اجل ايجاد كيان مهني نقابي يشكل قطيعة مع الكيانات التي تمثل في عقليتها و (مفاهيمها) للعمل الصحافي وفي ممارساتها امتدادا لعقلية و(مفاهيم) وممارسات الكيانات (الصحفية) التي اسسها عدي ..ولان (نقابة الصحفيين) التي تمثل في مسيرتها وظروف تاسيسها وشخصياتها الموسسة لكيانها منذ عام ١٩٥٩ ، تراثا تقدميا مضيئا لجميع الصحفيين، وان حاول نظام صدام الاستبدادي تفريغ هذا الكيان من محتواه ومضمونه الديمقراطي التقدمي، فان مهمة الصحفيين المهنيين والمؤهلين الكفوئين من كل الاتجاهات الفكرية معنيون، وهم يقومون فعلا بما يعنيهم لاعادة هذه النقابة الى مجدها وتراثها ، والعمل على ممارسة دورها في دعم ومساندة العملية السياسية والتحول الديمقراطي وانهاء الوضع اللاشرعي وللاقانوني لوضعها الراهن التي انتهت (شرعيتها) الشكلية منذ ١/٧/ ٢٠٠٧ وبقيت منذ ذلك التاريخ تعاني الشلل والعزلة عن الجسم الواسع للصحفيين وهو الامر الذي يتطلب تشكيل لجنة تحضيرية للاعداد لمؤتمر عام للنقابة ، خلال الأشهر الثلاثة او الاربعة القادمة لانتخاب هيئة ادارية جديدة ونقيب جديد لها ويحظى الاثنان بثقة الجسم الصحفي والموؤسسات القضائية والمهنية الاخرى.

صحف عراقية معروضة على الرصيف

من قام بأختطاف النقابة

بغداد/ عبد الرسول حسين

نعيش حزنا لامثيل له نحن المتابعين لمسيرة نقابة الصحفيين لما الت اليه من انحراف عن الواجبات الحقيقية التي تأسست من اجلها النقابة التي بدات مسيرتها بقيادة اول نقيب للصحفيين عام ١٩٥٩ وهو الخالد محمد مهدي الجواهري.

وبمناسبة عيد الصحافة العراقية لابد لكل صحفي مخلص لمهنته التي تحولت بفعل الشلة المسيطرة بالتزوير على النقابة مع بعض الطارئين على مهنة المتاعب الى مهنة من لامهنة له حتى بلغ عدد الاعضاء العاملين اكثر من خمسة الأف عضو اغلبهم لايمتون للصحافة بصلة لقد بدأت مأساة نقابتنا مع بداية التسلط الدكتاتوري وما يسمى بفترة الجبهة الوطنية عندما ادى الصراع على النقابة الى منح المئات من موظفي الادارة والحسابات وسواق السيارات في دوائر الاعلام الحكومية هويات العضوية مرورا بفترة اختطاف النقابة من قبل نجل الدكتاتور عندما زج بالعشرات من خدمه الى النقابة وتبوأوا المواقع القيادية فيها ومازالت بقاياهم تعيث في النقابة فسادا.

وعندما تحقق التغيير عام ٢٠٠٣ تنفسنا الصعداء على امل ان يتم تحرير نقابتنا من الزمر المفروضه لكن شيئا من ذلك لم يحصل نظرا لتغلغل العديد من ارامل وايتام النظام في شرايين النقابة والصحف ..بعد التغير قام المجلس السابق النقابة الذي تولى المسؤولية بجولات الى دول الخليج والدول العربية الاخرى لجمع الهبات والاموال تحت شعار ان النقابة قد نهبت.

لكن ما حصل عليه ذهب مباشرة الى البيوت والمكاتب التي تاسست من هذه الاموال والاجهزة والاثاث بعدها تم التحضير لاخر موتمر للنقابة الذي عقد في تموز عام ٢٠٠٥ .

وجرت خلاله عمليات تزوير فاضحة كان ابطالها من يتربع على المفاصل الرئيسية لنقابة الان اذ قام هولاء الفرسان الجدد القدماء من سليلي العهد السابق بعمليات التزوير باعتراف القاضي المشرف على الانتخابات التي خلت من الديمقراطية والشفافية حيث اعلن ذلك القاضي على الملا عن ظهور العشرات من الاوارق الانتخابية تفوق الاعداد التي حق لها الادلاء باصواتها لكنه لم يكن شجاعا بالقدر الذي يؤهله الغاء المهزلة مكتفيا باعلان واقعة التزوير الذي بدأه فرسان (عدي) وفي الصباح الباكر عندما ادخلوا العشرات من اقاربهم ومريديهم الى القاعة ووزعوا عليهم اوراق الانتخاب لكي يصوتوا لهم وهذا ما جرى بالفعل وفي حينها اعلن رئيس لجنة الموتمر الشهيد الصحفي موحان الظاهر رحمه اللة بانه يرى في القاعة العشرات من غير الصحفيين متسائلاً عن كيفية دخولهم لكنه لم يتخذ إجراء كما فعل القاضي بعد ذلك اعلن في القاعة عن نقل الية الانتخاب برمتها الى قاعة اخرى في الطابق الثاني وهناك تم حشو صندوق الانتخاب بالاوراق المطلوبة اثناء هذه العملية وقد فعلت الهيئة الحالية اكثر من سابقتها عندما جمعت الاموال وبالعملة الصعبة من دول ومنظمات وشخصيلت في الخارج والداخل وهذه المرة بحجة اغاثة اولياء شهداء الصحافة .

لكن الجميع يعلم ان هذه الاموال ذهبت الى الحسابات الخاصة ايضا ولم يحصل عوائل الشهداء على دينار واحد منهافي هذه الاثناء اضطر بعض اعضاء المجلس المعارض للسلوك الشائن للمزورين لكنهم لم يتمكنوا فعل شيء يذكر واضطروا الى تجميد عضويتهم في المجلس والانسحاب منه .

هذا وكانت الهيئة العامة للموتمر السابق قد قررت تشكيل لجان للتحقيق في قضايا التلاعب بالاموال المستحصلة من الخارج والداخل وحصيلة التلاعب بالاراضي التابعة للنقابة في بغداد وكركوك والموصل واعداد التقريرين المالي والادار على وجه السرعة ودعوة الهيئة العامة لمناقشة كل ذلك. ولم يحصل شيء من ذلك كله الذي حصل هو اعلان مجلس المزورين بتمديد مدة ولايته من سنتين الى ثلاث تمسكا بسابقة أوجدها مختطف النقابة الاول ابن الدكتاتور الذي حدد مدة كل مجلس ثلاث سنوات مخالفا لما هو في النظام الداخلي وقانون النقابة هذه المخالفات الشائنة والتي نناشد معها هيئة النزاهة العامة بالتدخل ووضع حد لها ولمرتكبيها واحالتهم الى القضاء هذه المخالفات معروفة لدى الجميع وغير خافية على احد اما الان ونحن نقترب من الموتمر الجديد لخوض الانتخابات مرة اخرى لكي لاتضيع منهم الدحاجة التي تبيض ذهبا؟.

وقد شكلوا هيئة تحضيرية من بينهم للانتخابات الجديدة وتلك جريمة اخرى لان تشكيل الجنة التحضيرية يجب ان يكون من بين اعضاء الهيئة العامة وليس من مجلس النقابة

انا وبملء الفم ادعو كل زميل وزميلة يحرصون على سمعة مهنتهم ونقابتهم ان يعملوا على طرد شلة المزورين من النقابة وانتخاب من يمثلهم من المهنيين الحريصين الذين يملكون الشجاعة للدفاع عن الصحفيين واحالة المزورين والافاقين من ايتام ابن الديكتاتور الى العدالة والله الموفق.